حابي HAPI JOURNAL
نشرة تصدر عن بوابة حابي - العدد 211 الثلاثاء 3 أغسطس 2021

عن أعمال مشروع الجونة الجديد

القصة الكاملة لطلب شؤون البيئة نحو 34 مليون دولار تعويضًا من أوراسكوم للتنمية

ياسمين منير ورضوى إبراهيم

تلقت شركة أوراسكوم للتنمية مصر المالكة لمشروع الجونة، مطالبة من جهاز شؤون البيئة بتعويض يبلغ 33.948 مليون دولار لتسوية الموقف القانوني لمشروع الجونة الجديد.

وقال جهاز شؤون البيئة في خطابه الموجه لشركة أوراسكوم والذي حصلت حابي على نسخة منه: "بالإشارة إلى الطلب المقدم بشأن تسوية الموقف القانوني لصرف نواتج التكرير إلى البحر، نحيط سيادتكم علمًا بأن المشروع تم إنشاؤه بالمخالفة لأحكام المادة 19 من قانون البيئة وتعديلاته، وأنه تم نظر الموضوع باللجنة العليا للتعويضات وقدرت قيمة التعويض البيئي بمبلغ 33.938 مليون دولار".

وتنص المادة 19 من قانون البيئة المصري على: "يلتزم كل شخص طبيعي أو اعتباري عام أو خاص بتقديم دراسة تقويم التأثير البيئي للمنشأة أو المشروع إلى الجهة الإدارية المختصة أو الجهة المانحة للترخيص قبل البدء في تنفيذ المشروع، ويكون إجراء الدراسة وفقًا للعناصر والتصميمات والمواصفات والأسس والأحمال النوعية التي يصدرها جهاز شؤون البيئة بالتنسيق مع الجهات الإدارية المختصة، وتلتزم الجهات الإدارية المختصة بتقديم خرائط للمناطق الصناعية توضح أنواع الصناعات المسموح بها حسب الأحمال البيئية".

الجهاز: مشروع الجونة الجديد صرف نواتج التكريك إلى البحر خالف المادة 19 من القانون

333.3 ألف جنيه قيمة تصالح.. و33.3 ألف جنيه عن مخالفة المادتين 73 و74

وقال الجهاز في خطابه الموجه لشركة أوراسكوم للتنمية، إن المبالغ المستحقة تشمل أيضًا 333.3 ألف جنيه قيمة تصالح عن مخالفة المادة 19، و33.3 ألف جنيه عن مخالفة المواد 73 و74 من القانون، وأنه سيتم اتخاذ الإجراءات القانونية حال عدم تسوية الموقف بالسداد.

وفي ردها على المخالفات والذي حصلت حابي على نسخة منه، قالت شركة أوراسكوم للتنمية، إنه هالها تلقي هذا الخطاب بالصيغة المقتضبة في ظل الجهود المضنية التي بذلتها الشركة خلال الأشهر الماضية للتواصل مع وزارة البيئة والجهاز، للوقوف على الأسباب التي وصفتها بالمزعومة ومحاولة الوصول إلى حلول مثمرة في إطار القوانين واللوائح.

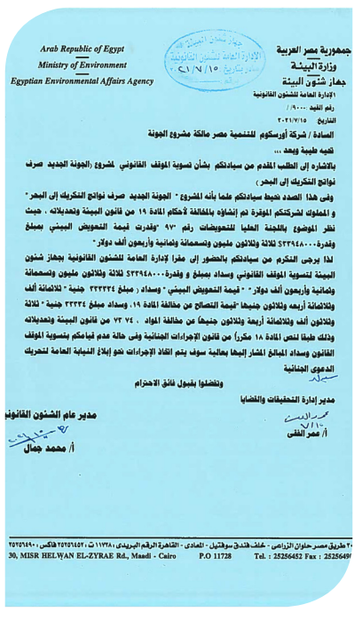
صورة من خطاب جهاز شئون البيئة لشركة أوراسكوم للتنمية مصر

صورة من خطاب ردود شركة أوراسكوم للتنمية على جهاز شئون البيئة

أورسكوم للتنمية: الشركة اجتمعت مع الجهاز بحضور الوزيرة لمعالجة آثار عاصفة التنين

طلب الاطلاع على سند التعويضات أو التقارير الفنية للرد على المخالفات قبل اتخاذ أي إجراءات من الجهاز

أضافت الشركة في خطابها لوزارة البيئة والجهاز، أنها تود التذكير بأنه تم عقد اجتماعات متعددة بحضور وزيرة البيئة والرئيس التنفيذي لجهاز شؤون البيئة وأعضاء الجهاز لمعالجة الآثار التي خلفتها عاصفة التنين، وتم الاتفاق على معالجة الشركة آثار تلك العاصفة على نفقتها الخاصة حرصًا منها على البيئة والعلاقة الطيبة بالوزارة.

وقالت الشركة إنها تقدمت بطلب للاطلاع على سند التعويضات المشار إليها والتي تم إبلاغها بها شفهيًا من قبل، أو التقارير الفنية المؤيدة لها حتى يتسنى دراسة الأمر والرد على المخالفات المنسوبة، كما تقدمت الشركة بخطاب يفصح عن نيتها تسوية أي مخالفات قد تكون قد اقترفت من قبلها شريطة الوقوف على أسبابها والحصول على فرصة عادلة لمناقشة موقفها الفني والقانوني مع اللجان الممثلة للجهاز.

وأشارت أوراسكوم للتنمية في الخطاب، إلى أن توقيع غرامة مالية تاريخية على شركة تعمل في مجال السياحة في ظل الظروف الدقيقة التي يمر بها القطاع عالميًا، يقتضي على أقل تقدير مواجهة الشركة بالمخالفات المنسوبة لها وموافاتها بالتقارير الفنية حتى يتسنى لها دراسة موقفها وعرض التسوية المناسبة.

ونوهت الشركة إلى توجيهات رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء بشأن منح المستثمر الخاص الفرصة لعرض موقفه والحصول على حقه المشروع في إبداء دفاعه قبل توقيع غرامات.

وأنهت أوراسكوم للتنمية مصر خطابها بالتماس إيضاح المخالفات وموافاتها بالتقارير الفنية المؤيدة للادعاءات ومنحها الفرصة للرد قبل اتخاذ أي إجراءات من جهاز شؤون البيئة وذلك في ضوء اللوائح والقوانين.

البنك المركزي: نماذج النقود البلاستيكية قيد التعديل

حابي

أكد البنك المركزي المصري، أن التصميم المتداول لنماذج العملات الجديدة المصنوعة من "البوليمر" فئتي عشرة وعشرين جنيهًا، لم يتم اعتمادها بشكل نهائي، ولا تزال في طور التطوير والتعديل.

وأوضح البنك المركزي، في بيان أمس الإثنين، أن الألوان المتعددة الموجودة على إحدى نماذج العملات المتداولة، ليست جزءًا من تصميم العملة ولا تظهر عليها في الطبيعة، ولكنها علامة مائية حديثة متعارف عيها عالميًا كواحدة من أحدث تقنيات تأمين العملات المطبوعة.

وتابع: "عند تحريك العملة الجديدة في ضوء الشمس يظهر فقط لون واحد أو لونان من الألوان المدرجة في العلامة المائية بما يجعل تزويرها أمرًا شديد الصعوبة".

وأضاف أن العملات الجديدة تصنع من مادة البوليمر وتتمتع بالعديد من المميزات مقارنة بالعملات الورقية التقليدية مثل طول عمرها الافتراضي، وقوة تحملها فهي ليست سريعة التلف أو قابلة للتشوه بسهولة، كما أنها تصنع من مواد صديقة للبيئة وقابلة لإعادة التصنيع، بالإضافة إلى أنها مقاومة للرطوبة والمياه والميكروبات وبالتالي فهي أقل قابلية لنقل الميكروبات والفيروسات.

وفيما يتعلق بعوامل الأمان، قال المركزي إن العملات الجديدة تتوافق مع أعلى معايير الأمان المستخدمة في طباعة النقود في العالم، مما يجعل من الصعب للغاية تزويرها خاصة مع العلامات المائية المتطورة التي يستحيل تزويرها.

وجدد البنك المركزي المصري تأكيده استمرار سريان التعامل بجميع العملات الورقية بلا استثناء، بمناسبة قرب طرح العملات الجديدة المصنوعة من البوليمر في الأسواق.

وأكد المركزي عدم صحة ما يتم تداوله حول إلغاء التعامل ببعض الفئات الورقية بالتزامن مع إصدار نظيرتها المصنوعة من البوليمر.

البورصة تطلق مؤشرًا جديدًا للسندات الحكومية

رنا ممدوح

تطلق البورصة المصرية اليوم الثلاثاء مؤشرًا لسندات الخزانة المصرية المقيدة والمتداولة في سوق البورصة المصرية، بعد اعتماد لجنة المؤشرات بالبورصة منهجية المؤشر الجديد.

وتضم المؤشرات الجديدة السندات الأكثر سيولة، فيما تحدد القيمة السوقية للسند وزن كل إصدار داخل المؤشر، حيث يأخذ المؤشر في اعتباره كلًا من العائد الناتج من التغير في أسعار السندات، والعائد الناتج من الكوبونات المستحقة، مما يعكس العائد الكلي لأداء السندات الحكومية المكونة للمؤشر.

وتتكون مؤشرات سندات الخزانة من مؤشر عام، و4 مؤشرات فرعية سيتم تدشينها قريبًا تحدد بناء على فترات استحقاق مختلفة، إذ تتيح المؤشرات الفرعية للمتابعين مقارنة أداء سندات الخزانة ذات فترات استحقاق متقاربة.

وستتم مراجعة مؤشرات سندات الخزانة شهريًا بواسطة الإدارة المختصة بالبورصة وتشمل المراجعة استبعاد السندات غير المؤهلة وإدراج السندات التي تستوفي معايير الانضمام للمؤشر وذلك لضمان التمثيل الجيد لسوق السندات المصرية، وتم احتساب مؤشرات سندات الخزانة ابتداء من 3 يناير 2021 بقيمة 1000 نقطة.

وتوفر البورصة المصرية نظامًا إلكترونيًا لتسعير سندات الخزانة وذلك من خلال نظام تداول السندات الحكومية الإلكتروني "GFIT" الذي يتيح توفير تسعير تنافسي.

وقالت البورصة إن المؤشر يعد أداة جيدة تستطيع المؤسسات المالية استهدافها لإصدار صناديق استثمار متداولة عليها.

ويتضمن نظام التداول الجديد المطور من قبل إدارة البورصة المصرية آلية طلب التسعير Request for Quotation، وهي آلية تسمح للمتعاملين الرئيسين بتقديم طلبات لتسعير السندات من خلال النظام.

ويشمل النظام الجديد شاشة تسعير " SCREEN QUOTATION "، تسمح لأي متعامل رئيسي بتسعير السند الراغب في بيعه أو شرائه، وكذلك التداول المستمر من خلال تلاقي أوامر البيع والشراء -والجاري العمل على تفعيله بعد الحصول على الموافقات المطلوبة- وعديد من الخيارات التي تسهل عملية تواصل المتعاملين داخل هذا السوق، بدلًا من المتبع في السابق وهو شاشة لتنفيذ التعاملات المتفق عليه خارج النظام "Trade Reporting".

لدعم السيولة العالمية

صندوق النقد يوافق على توزيع تاريخي لمخصصات تعادل 650 مليار دولار

كريستالينا جورجييفا: التوزيع سيشمل جميع البلدان الأعضاء وفقا لحصصها الحالية

حابي

وافق مجلس محافظي صندوق النقد الدولي على توزيع عام لما يعادل 650 مليار دولار من وحدات حقوق السحب الخاصة (456 مليار وحدة) لدعم السيولة العالمية.

وقالت كريستالينا جورجييفا، مدير عام الصندوق، إن القرار هو أكبر توزيع لمخصصات حقوق السحب الخاصة في تاريخ الصندوق، وبمثابة حقنة لقاح في ذراع الاقتصاد العالمي أثناء أزمة غير مسبوقة.

أضافت: سيشمل توزيع المخصصات كل البلدان الأعضاء، ويعالج الاحتياج العالمي طويل الأجل للاحتياطيات، ويبني الثقة ويعزز صلابة الاقتصاد العالمي واستقراره، وسيساعد وعلى وجه الخصوص، البلدان الأكثر ضعفا التي تعاني في سعيها لتجاوز تأثير أزمة كورونا كوفيد19-".

وسيصبح هذا التوزيع العام لمخصصات حقوق السحب الخاصة ساري المفعول في 23 أغسطس 2021. وستحصل البلدان الأعضاء على الوحدات المُصدَرة حديثا من حقوق السحب الخاصة بالتناسب مع حصصها الحالية في الصندوق.

كريستالينا جورجييفا مدير عام الصندوق

275 مليار دولار نصيب الأسواق الصاعدة والنامية والدول منخفضة الدخل

وسيوزع حوالي 275 مليار دولار أمريكي (حوالي 193 مليار وحدة حقوق سحب خاصة) من الإصدار الجديد على الأسواق الصاعدة والبلدان النامية، بما في ذلك البلدان منخفضة الدخل.

وقالت كريستالينا: "سنستمر أيضا في التواصل النشط مع بلداننا الأعضاء لتحديد الخيارات الممكنة لتحويل حقوق سحب خاصة بصورة طوعية من البلدان الأعضاء الأكثر ثراء إلى الأكثر فقرا والأشد ضعفا لدعم جهودها للتعافي من الجائحة وتحقيق نمو يتسم بالصلابة والاستدامة".

وأحد الخيارات الأساسية في هذا الصدد هو أن تتطوع البلدان الأعضاء ذات المراكز الخارجية القوية بتحويل جانب من مخصصاتها من حقوق السحب الخاصة لدعم الإقراض الموجه للبلدان منخفضة الدخل من خلال "الصندوق الائتماني للنمو والحد من الفقر"(PRGT)، والذي يقَدِّم التمويل الميسر بدون فوائد حاليا.

ويبحث الصندوق في خيارات أخرى أيضا لمساعدة البلدان الأفقر والأضعف في جهودها من أجل التعافي. ويمكن النظر في إنشاء صندوق ائتماني للصلابة والاستدامة لتيسير الوصول إلى نمو أكثر صلابة واستدامة على المدى المتوسط.

أهم الأخبار

اضغط على العناوين

- إيديتا تحقق 33.7% ارتفاع في الإيرادات لتصل إلى 2.3 مليار جنيه النصف الأول
- هيئة الدواء تصدر قواعد جديدة لتسجيل المستحضرات الحيوية
- وزارة البترول تستهدف إضافة 1.2 مليون وحدة سكنية جديدة للوحدات العاملة بالغاز الطبيعي هذا العام
- شركة وزاكي تستحوذ على 6.667% من بايونيرز القابضة مقابل 351.6 مليون جنيه
- أميك: 59% نموا بمبيعات سوق السيارات المصري في يونيو الماضي